الاقتصاد والأعمال

«نزع الملكية»: 2.07 مليون دينار قيمة المعاملات المنجزة خلال مارس الماضي

أعلنت إدارة نزع الملكية للمنفعة العامة الكويتية امس الاحد أن إجمالي قيمة المعاملات التي أنجزتها خلال شهر مارس الماضي بلغت نحو 2ر07 مليون دينار كويتي (نحو 6ر8 مليون دولار أمريكي).

وقال مدير الإدارة فهد الشعلة في تصريح صحفي إن (نزع الملكية) أصدرت التقرير الإحصائي لشهر مارس المنصرم متضمنا المعاملات الصادرة والواردة إضافة إلى إصدار كتاب تحديد لعقارات مستملكة.

وأضاف أن إجمالي المعاملات الصادرة والواردة التي أنجزتها الإدارة خلال مارس الماضي بلغ 1723 معاملة في حين بلغ عدد الشهادات الصادرة للأفراد والمؤسسات 1493 شهادة و125 كتابا صادرا للوزارات والجهات الحكومية. وتهدف الإدارة إلى نزع ملكية العقارات والأراضي والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة بناء على قرارات صادرة عن مجلسي الوزراء والبلدي وتحديد المخصصات المالية للتعويضات المقررة.

تضم تقسيم السوق وتطبيق مؤشرات الأسواق وفواصل التداول

«البورصة» تعلن بدء تطبيق المرحلة الثانية من مشروع التطوير

هيئة أسواق المال: أجرينا خمسة اختبارات موسعة قبل تطبيق هذه المرحلة

عمرو شيخ العرب

أعلنت بورصة الكويت عن البدء في تطبيق المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق، والذي يشمل تغييرات جذرية على عدة مستويات، منها تقسيم السوق، وتطبيق مؤشرات الأسواق والقطاعات، وفواصل التداول، وقواعد الإدراج الجديدة، وذلك اعتباراً من 1 أبريل 2018.

وتمثل هذه المرحلة نقلة جديدة في تاريخ بورصة الكويت، وعلامة بارزة تؤكد قيامها بمهامها وتسهم في خلق سوق مالي يتمتع بالسيولة ويحظى بثقة جميع الأطراف ذات الصلة، كما ويمنح للمصدرين فرصة الوصول لرؤوس الأموال، وللمستثمرين فرصة تنويع عوائدهم الاستثمارية، وبالتالي تعزيز مكانة البورصة كمؤسسة رائدة على مستوى المنطقة.

ويعد تقسيم السوق خطوة هامة بالنسبة لبورصة الكويت، يتم من خلالها انشاء "سوق أول" و"سوق رئيسي" و"سوق المزادات"، لكل منهم خصائصه والتزاماته. كما تقوم بورصة الكويت خلال هذه المرحلة أيضاً بتطبيق نظام جديد للمؤشرات، تُمثل من خلاله الأسواق حسب نظام التقسيم الجديد، ، كما سوف يتم إعادة حساب جميع مؤشرات القطاعات لتعكس نظام التقسيم الجديد للبورصة.

وفي إطار المرحلة الجديدة، سوف يدخل كتاب القواعد الذي أصدرته وأعلنت عنه بورصة الكويت مؤخراً حيز التطبيق، والمتوفر عبر موقعها الإلكتروني. وسوف يتحتم على جميع أعضاء السوق المثول للقواعد الجديدة، والتي تشمل متطلبات الإدراج الجديدة بما فيها تقسيم السوق، اعتبارا من 1 أبريل 2018. وعلاوة على ذلك، سيتم إطلاق نظام فواصل التداول على الأسهم والمؤشرات الذي بدوره سيعمل على الحد من تقلبات الأسهم

وتعليقاً على بدء تطبيق المرحلة الثانية، يقول خالد عبدالرزاق الخالد، الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت: "نؤمن أن البنية التحتية الذي تمكنا من إعادة تطويرها خلال العامين الماضيين ساهمت في بناء أساس قوي ومتين يؤهلنا للانطلاق للمرحلة الثانية من تطوير السوق، والتطلع إلى تطبيق المرحلة الثالثة والرابعة، وأثناء المضي قدماً في تنفيذ خطة تطوير السوق،

جانب من المؤتمر الصحافي للبورصة

إجراءات وقواعد إدراج جديدة لاستقطاب الشركات ذات الأداء المتميز

سنقوم بتحويل هيكل سوق المال لدينا ليصبح أكثر جاذبية للمستثمرين على المستويين المحلي والدولي، مما سيسمح لنا بالعمل نحو تصنيف أعلى من قبل مؤشرات الأسهم العالمية".

وأعلنت هيئة أسواق المال انطلاق المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق (Market Development Project – Phase 2)، وذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في مبنى بورصة الكويت للأوراق المالية، وضم من الهيئة مشعل مساعد العصيمي نائب رئيس مجلس المفوضين والمدير التنفيذي بالإنابة، و خالد عبدالرزاق الخالد الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت و رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة. وقد تم تنفيذ تغييرات هذه المرحلة بعد إجراء خمسة اختبارات موسعة مع جميع الأطراف المشاركة بهدف ضمان جهوزيتها وجهوزية أنظمتها الآلية لاستيعاب كافة المتغيرات الخاصة بهذه المرحلة. وتشتمل قائمة الأطراف المشاركة كل من هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة وشركات الوساطة المالية وشركات الاستثمار بالإضافة إلى عدد من البنوك المحلية والدولية، وتتمثل عملية التطوير لهذه المرحلة بالتالي:

تقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق وذلك بناء على معدلات السيولة والقيمة الرأسمالية لكل شركة مدرجة، والأسواق هي كما يلي:

السوق الأول والسوق الرئيسي وسوق المزادات :

تطبيق رسوم وعمولات تداول مختلفة لكل سوق من الأسواق الثلاثة وإطلاق مؤشرات وزنية جديدة للسوق تتضمن مؤشرا للسوق الأول والسوق الرئيسي ومؤشرا عاما يضم الاثنين معاً.

وتفعيل آلية فواصل التداول المستمر لمؤشرات السوق والذي يتم فيه تعليق التداول على الأوراق المالية المكونة للمؤشر المعني عند بلوغ النسبة المحددة لذلك نزولا لفترة محددة، وصولا إلى الحد الأقصى من النزول والذي يتم عنده تعليق التداول حتى نهاية الجلسة.

وتفعيل آلية فواصل التداول المستمر على الأوراق المالية والذي يتم من خلالها تعليق التداول على الورقة المالية والدخول في فترة للمزاد لتحديد السعر المرجعي الجديد عند بلوغ النسبة المحددة لذلك صعودا أم نزولا.

وتفعيل إجراءات وقواعد إدراج جديدة لاستقطاب الشركات ذات الأداء المتميز وتعزيز عملية الإدراج النوعي.

وتفعيل جلسة الشراء الإجباري (Buy–in Board) بفترة تسوية (T+1) وذلك لضمان تسوية الإخفاقات الناتجة عن تعاملات الأوراق المالية في حال عدم توفر الأوراق المالية لدى الطرف البائع.

وتوفير خاصية التأكيد المتأخر لأمين الحفظ. وتسهيل إجراءات الصفقات الخاصة. والعمل بالتوزيع الإلكتروني للأرباح النقدية.

ويتكون مشروع تطوير السوق من أربع مراحل استندت الهيئة في التغييرات التي تمت خلال المراحل المنجزة على مبادئ البنية التحتية للسوق المالي، بالإضافة الى المعايير العالمية التي تضعها مؤسسات التصنيف. وتأتي هذه التغييرات استكمالا لعملية التطوير التي تم إنجازها في المرحلة الأولى للمشروع وخطوة للتمهيد للمراحل التي تليها.

وخلال المؤتمر تقدم مشعل العصيمي بالشكر الجزيل لجميع فرق العمل المُشكلة لهذا المشروع من قبل هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وشركات الوساطة العاملة بالسوق ، مثمناً الجهود المبذولة والعمل المضنى من خلال تظافر جميع الأطراف نحو اطلاق المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق.

أكد أن عملية الاستقطاب لن تتم إلا بهذا النوع من التطوير

الخالد: هدفنا تقريب السوق من المنظومة العالمية

قال خالد الخالد الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت إن الهدف من الهيكلة الجديدة للسوق الكويتية هو تطوير سوق الكويت للأوراق المالية بإدارة بورصة الكويت، وفقا للعربية .

وأضاف الخالد أن بورصة الكويت لم يطرأ عليها أي تغيير جوهري منذ تأسيسها من 35 سنة، فرأينا أنه آن الأوان بأن نقوم بعملية نظر استراتيجية جديدة وإعادة هيكلة السوق وبنيته التحتية حتى يتواكب مع المتطلبات العالمية.

وأضاف "أن التطوير الذي طرأ على البورصة من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أسواق الأول والرئيسي والمزادات واعتماد ثلاثة مؤشرات في بورصة الكويت يهدف إلى استقطاب الاستثمار المؤسسي المحلي والعالمي وعملية الاستقطاب لن تتم إلا بهذا النوع من التطوير. وأن أهدافنا الرئيسية هي زيادة السيولة والشفافية بالسوق".

وتابع "الخطوات الرئيسية لمعالجة السوق بدأت منذ 2017 وهي مرحلة التطوير الأولى وبدايتها كانت هناك بعض الصعوبات بحكم أن كل الأطراف ذات العلاقة دخلوا في مرحلة تطوير من هذا النوع لكن مع التطوير الثاني لاحظنا تطورا من جميع الأطراف في استيعاب عملية التطوير المشترك. مررنا بخمس تجارب حية و4 تجارب مغلقة وكان هناك تجاوب كبير، وهو ما يبرهن أن السوق الكويتي وأطراف العلاقة في السوق الكويتي يتقبلون مسألة التطوير بصدر رحب".

وأكد الخالد أن الهدف الرئيسي من الاستراتيجية هو تقريب السوق المحلي من المنظومة العالمية في التداول.

وأضاف "سنكون أول سوق يقوم بتقسيم الأسواق في المنطقة وسنطلق في القريب العاجل سوق خارج المنصة الـOTC وهي منصة للتداول الإلكتروني قريب من ألية السوق وهو ما يعزز عملية تطوير السوق وإطلاق في مرحلة لاحقة عمليات بيع المشتقات والبيع على المكشوف. وتوقع أن تكون البنية التحتية الأساسية لما هو قادم.

خالد الخالد

مع بداية تطبيق نظام التداولات الجديد

مؤشر السوق الرئيسي ينخفض بواقع 6.59 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها امس الأحد مع بداية تطبيق نظام التداولات الجديد على انخفاض المؤشر العام 66ر36 نقطة ليبلغ مستوى 34ر4963 نقطة.

في موازاة ذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي بواقع 59ر6 نقطة ليصل إلى مستوى 41ر4993 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 538ر22 مليون سهم تمت عبر 818 صفقة نقدية بقيمة 368ر1 مليون دينار كويتي (نحو 4ر5 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الأول بواقع 1ر54 نقطة ليصل إلى مستوى 90ر4945 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 435ر12 مليون سهم تمت عبر 753 صفقة بقيمة 62ر6 مليون دينار (نحو 8ر21 مليون دولار).

وشهدت الجلسة تداول 974ر34 مليون سهم تمت عبر 1572 صفقة نقدية بقيمة 966ر7 مليون دينار كويتي (نحو 28ر26 مليون دولار أمريكي).

وكانت شركات (مينا) و(المنتجعات) و(دبي الأولى) و(اكتتاب) و(بوبيان دق) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(أبيار) و(سفن) و(زين) و(عقارات ك) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (متحدة) و(قيون ا) و(عمار) و(التعمير) و(تجارة).

لتعريفهم بجوانب من التراث الكويتي القديم

«التجاري» يزور طلبة مدرسة نورث ويست ثنائية اللغة

في إطار فعاليات حملة يا زين تراثنا قام البنك التجاري الكويتي بزيارة طلبة وطالبات مدرسة نورث ويست ثنائية اللغة ضمن برنامج الزيارات الذي أعده البنك سلفاً لحملة "يازين تراثنا" للسنة السابعة.

وقد جاءت هذه الزيارة لتعزيز سبل التواصل مع الطلبة والطالبات وإثراء معلوماتهم التراثية عن العادات الكويتية وأنماط الحياة التي عاشها الآباء والأجداد في الماضي إيماناً من البنك بأن التراث الكويتي القديم غني بالمعاني والعبر التي يجب أن تبقى خالدة في الذاكرة على مر الزمانوفي تعليقها على فعاليات الحملة بشكل عام وهذه الزيارة بشكل خاص، قالت مساعدة المدير العام – إدارة الإعلان والعلاقات العامة أماني الورع " لقد أعد البنك برنامج متنوع لزيارة العديد من المدارس الخاصة ضمن فعاليات حملة يا زين تراثنا السابعة بهدف إطلاع الطالبات والطلبة على جوانب من التراث الكويتي القديم والعادات والتقاليد التي عاشها الأجداد والآباء في الماضي وكذلك الموروث الشعبي للرعيل الأول من أهل الكويت". ونوهت أماني الورع أن كافة هذه المعلومات التراثية يتم عرضها على الطالبات والطلبة من خلال فيلم تعليمي بسيط أعده البنك خصيصاً لهذا الغرض.

وقد حاز الفيلم التعليمي الذي يشرح بعض الكلمات القديمة والعادات والتقاليد للأجداد والآباء في الماضي على أعجاب الطلبة والطالبات والهيئة التدريسية والإدارية بالمدرسة . وقد اشتمل برنامج الزيارة طرح العديد من الأسئلة على الحضور حول التراث الكويتي القديم وتوزيع الهدايا على الطالبات والطلبة المشاركين. كما تم استضافة الحرفي جمال العلي لإقامة ورشة عمل شارك فيها الطلبة والطالبات والهيئة التدريسية بصناعة مجسم البيت الكويتي القديم تم إهدائه لإدارة المدرسة بنهاية الزيارة.

وفي ختام الزيارة تقدمت إدارة مدرسة نورث وست بالشكر والتقدير إلى إدارة البنك على هذه الزيارة التي ساهمت في إضافة معلومات هامة وشيقة لطلاب وطالبات المدرسة عن التراث الكويتي القديم.

جانب من الزيارة

«الدولي» يرعى «صنع في الكويت 2» دعماً للمنتج الكويتي والمشروعات الشبابية

البنك الدولي متواجداً في المعرض

قدّم بنك الكويت الدولي دعمه ورعايته لمعرض "صنع في الكويت 2"، والذي أقيم مؤخراً واستمر لمدة 3 أيام في مجمع الأفنيوز، بمشاركة مجموعة من الشباب الكويتي الموهوب من أصحاب المشروعات الشبابية الصغيرة والمتوسطة والصناعات الوطنية.

وبهذه المناسبة، صرح مدير وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، نواف ناجيا: "أن رعاية الدولي لمعرض "صنع في الكويت" بنسخته الثانية تأتي من منطلق كونه داعم أساسي للتنمية والبرامج المتعلقة بها، وكل ما يتعلق بالشباب والمشروعات الشبابية الصغيرة والمتوسطة والمنتج الكويتي، وذلك حرصاً منه على تشجيع الصناعة المحلية الوطنية مما ينعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي للبلاد والتنمية المنشودة."

وأشار ناجيا إلى أن الدولي أن "صنع في الكويت" يعتبر إضافة حقيقية لمسيرة التكامل الصناعي في البلاد، وهو يعطي انطباعاً إيجابياً حول أهمية المنتج المحلي، والتوجه نحوه كبديل للمنتجات الأخرى، لاسيما أنه يتمتع بجودة عالية وسمعة رائدة في كافة المجالات، ويرقى للمنافسة في السعر والجودة مما يؤثر إيجابياً على واقع العرض والطلب والشراء.

ومن الجدير بالذكر أن رعاية بنك الكويت الدولي لمعرض "صنع في الكويت 2" تندرج ضمن إطار برنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية الذي يسعى لدعم والمشاركة في مختلف الفعاليات الشبابية والوطنية التي تعود بالنفع على المجتمع الكويتي وشبابه الطموح.